

مخاوف من حمام دم يوجبها الرفض السعودي ولادة الحكومة رهن مشاركة «العراقية»... أو تفككها

تفاهات العراق تعرقها السعودية، عبر القائمة «العراقية» التي تُعدّ مشاركتها بالحكومة ضرورة لإكسابها الصفة الميثاقية. الجهود كلها تستهدف إقناع إباد علاوي بالتعاون، وإلا يصبح فرط عقد «العراقية» أمراً واجباً

إيلي شلهوب

تتجه العيون كلها، في المنطقة والعالم، هذه الأيام نحو العراق، حيث الوضع لا يزال متشنجاً، رغم تسليم الجميع بوجود توافق أميركي إيراني انضمت إليه سوريا من أجل التجديد لنوري المالكي على رأس الحكومة. مصدر التشنج يعود بالأساس إلى رفض السعودية لهذا التوافق، على المستوى الإقليمي، وتشبث القائمة العراقية بمواجهته على المستوى الداخلي، إلى الحد الذي بدأ فيه البعض يتحدث عن مخاوف من حمام دم جديد، في إشارة إلى موجة من «التفجيرات الإرهابية». حال معطوفة على ما جرى خلال الفترة الماضية في كل من البحرين والكويت ولبنان، دفعت مصادر نجفية معنية إلى طرح مجموعة من التساؤلات من مثل: هل قرر السعوديون قلب الطاولة في الساحات كلها رداً على الصفعة التي تلقوها في العراق؟ هل هي رسالة للاميركيين والإيرانيين نقول لهم: لن تحكموا العراق من دوني؟ ما يجري حالياً على هذه الساحات مقدمة لماذا؟

وتنقل مصادر عراقية موثوقة عن مسؤول أميركي رفيع المستوى قوله إن «السعوديين بعثوا قبل أسبوعين برسالة إلى الإدارة الأميركية يحذرونها من أن المالكي يمثل خطراً على الأمن القومي الأميركي، مطالبين ليس فقط بسحب تأييد التجديد له، بل العمل على الحؤول دون ذلك». وأضاف إن «مسير هذه الرسالة كان الأدرج. لم يؤخذ بأي من محتواها»، مشيراً إلى «تأييد الأردن لهذا الخيار وحماسة تركية له».

المصادر النجفية السالفة الذكر تؤكد «وجود تفاهم أميركي إيراني سوري على المالكي، لكن، هل هذا يعني أن مسألة عودة المالكي قد حُسمت؟ لا يزال من المبكر تأكيد ذلك»، موضحة أنه «لا يمكن تأليف حكومة من دون مشاركة القائمة العراقية لأنها ستكون غير ميثاقية. أين السنة من أصحاب الوزن الشعبي؟ لا حل إلا بمشاركة العراقية أو بانفراط عقدها وانضمام بعض مكوناتها السنية

المجلس الأعلى، رغم أنه أخذ على نفسه تعهداً بالسير في هذه التفاهات». وفي قراءتها لشبه الإجماع الإقليمي والدولي على المالكي «الذي لم يكن أحد يريده أو بالأحرى يفضله لا في الداخل ولا في الخارج»، تقول المصادر النجفية إنه «الأكثر ملاءمة لإيران، وخصوصاً من حيث محاربتة للمشروع العربي (السعودي المصري) في العراق. أهدافهما تتماهى في لاوعيهما، ويعمل المالكي

السعوديون
حذروا واشنطن بأن
العالمكي يمثل خطراً على
الأمن القومي الأميركي

على تحقيقها من تلقاء نفسه، من دون طلب أي مكافأة من إيران، خلافاً للمجلس الأعلى والتيار الصدري». وتضيف إن «واشنطن اقتنعت بأن مرشحها المفضل إباد علاوي لا يمكنه الوصول إلى رئاسة الحكومة بفعل الفيتو الإيراني. الوقت يجري لغير مصلحتها، هي بحاجة إلى غطاء أمني لانسحابها من العراق، وإلى إنجاز سياسي يساعدها على إمرار قطع انتخابات الكونغرس. ليس لديها أصلاً مشكلة جدية مع المالكي، الذي تعتبره، في نهاية المطاف، إسلامياً، ولكن على الطريقة الأردوغانية قادر على تحجيم المؤسسة الدينية في العراق».

في خضم هذه المعجزة، خرجت القائمة «العراقية» بعرض، قالت إن الأكراد يقبلون به، ويفيد بأن يتولى عادل عبد المهدي رئاسة الحكومة بعد تقليص صلاحياتها، على أن تكون رئاسة الجمهورية من حصة العراقية، ورئاسة البرلمان من حصة الأكراد، في خطوة تزامنت مع حديث للرئيس جلال الطالباني عن أن الرئاسة

منصب قابل للتفاوض، في مقابل تطبيق المادة 140 من الدستور المتعلقة بكرهوك، وعن مبادرة كردية لم تتضح معالمها. وتقول مصادر دولة القانون «ليس ثابتاً أن هناك مبادرة كردية. هناك أطراف كردية تعمل في هذا الاتجاه أو ذاك. الطالباني خرج من عنده من بنفي أن يكون قد قال إن منصب الرئاسة قابل للتفاوض في مقابل تطبيق المادة 140». وتضيف إن رئيس إقليم كردستان مسعود «البرزاني اتصل بنا ونفى أن يكون قد قدم عرضاً كهذا أو أن يكون طالب بتقليص صلاحيات رئيس مجلس الوزراء. أصلاً مجرد المطالبة بتقليص الصلاحيات يعني أن هناك تسليماً بأن رئاسة الحكومة ستؤول إلى المالكي».

المصادر النجفية المعنية ترى في كل من مطلب تقليص صلاحيات رئاسة الحكومة وتسليم كركوك للأكراد بأنه «تعجيزي. الأول لأنه بحاجة إلى تعديل دستوري لا يمكن أن يحصل من دون حكومة، فيما الثاني لا يمكن أحداً أن يقبل به مهماً كان المقابل». وتضيف «لا يمكن قراءة دعوة فؤاد معصوم، رئيس السن الكردي للبرلمان، إلى انتخاب رئيس للجمهورية ورئيس مجلس النواب قبل الاتفاق على اسم رئيس الحكومة إلا تسليم كردي بالمالكي رئيساً للحكومة».

وكانت مصادر منخرطة في «المساعي الحميدة» الرامية إلى تذليل العقبات بين الأطراف العراقية قد أكدت أن «مشكلة المجلس الأعلى يمكن القول إنها انتهت. عُقد اجتماع قبل أكثر من أسبوع وحُلت المسألة. جماعة المجلس مهجوسون بالتفاصيل. ناقشوا آلية اختيار مرشح التحالف الوطني لرئاسة الوزراء من ضمن التحالف. كانوا يطالبون بالإجماع أو بالحد الأدنى موافقة 80 في المئة. قبلوا أخيراً بـ 65 في المئة».

مصادر دولة القانون ترى أن «حتى هذا الرقم غير مقبول بالنسبة الينا. الآلية المنطقية هي النصف زائداً واحداً. بالحد الأقصى 60 في المئة، ولا نرضى بأكثر من هذه النسبة. لكن هذا الموضوع لم يُبحث بعد بين الأطراف المعنية».

المصادر النجفية القريبة من المجلس الأعلى تقول إن هذا المجلس «قاوم الضغوط الإيرانية والأميركية للإتيان بالمالكي وضغوط الشارع الذي يريد الانتهاء من تأليف حكومة لأكثر من خمسة أشهر. ماذا يسعه أكثر من ذلك؟ هو يدرس خياراته الآن وسيبني على الشيء مقتضاه».



تقليص صلاحيات رئيس الحكومة وتسليم كركوك للأكراد مطلبان تعجيزيان (ثائر السوداني - رويترز)

هاقل ودك

نجاد يحذر واشنطن: أي حرب ضدنا ستكون بلا حدود

الخارجية الأميركية، فيليب كراولي، إن وزيرة الخارجية، هيلاري كلينتون، ناقشت خلال لقائها مع نظيرها الصيني، يانغ جياشي، الملف الإيراني. ونفى كراولي أن تكون كلينتون قد دعت في مقابلة تلفزيونية السبت الماضي إلى تغيير النظام في إيران، حين دعت المسؤولين، إلى تسلم زمام الأمور. وشدد على أنها كانت تشير فقط إلى علاقة بعض أفراد النظام بازدياد قوة الحرس الثوري.

من جهته، أكد الرئيس التركي، عبد الله غول، لصحيفة «وول ستريت جورنال»، في نيويورك، أن تركيا تلتزم العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على إيران، إلا أنه أكد أن الإجراءات الاقتصادية العقابية على طهران «غير منتجة».

من ناحية ثانية، تسلمت الوحدة الجيوفضائية في قوات حرس الثورة الإيرانية، الدفعة الأولى من الجيل الثالث لصواريخ أرض - أرض «فاتح-110».

(أ ف ب، رويترز، يو بي أي)

الصادر بحقها حكم بالإعدام لمشاركتها في قتل زوجها، مقارناً وضعها بوضع الإيرانية سكيته محمد اشتياني، التي شاركت بقتل زوجها أيضاً وأتهمت بالزنى، لافتاً إلى أن «53 امرأة ينتظرن إعدامهن في الولايات المتحدة».

في المقابل، رأت الولايات المتحدة أن إيران عدلت معايير التوصل إلى اتفاق محتمل لتبادل الوقود النووي، وأن أي مفاوضات جديدة يجب أن تأخذ في الاعتبار هذه الشروط الجديدة.

ورداً على رئيس البرنامج النووي الإيراني، علي أكبر صالح، الذي دعا الاثنين إلى استئناف المفاوضات «في أقرب فرصة» للتوصل إلى اتفاق لتبادل الوقود، قال وزير الطاقة الأميركي، ستيفن شو، على هامش أعمال الجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا: «لم يقبلوا عرضنا وحصلت أمور كثيرة منذ ذلك غيرت الوضع على الأرض».

في هذه الأثناء، قال المتحدث باسم وزارة

لاستئناف المفاوضات في الملف النووي مع الدول الكبرى في مجموعة 1+5 (الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا).

وتابع نجاد، قائلاً: «لقد كنا على الدوام مستعدين لمفاوضات. واليوم نرى أن المباحثات يمكن أن تبدأ في مستقبل قريب» بشأن الملف النووي.

وفي خطاب القاه في الأمم المتحدة، قال نجاد: «الآن وقد بات النظام التمييزي للرأسمالية والتسلط يواجه الهزيمة ويقترب من نهايته، فإن مشاركة كثيفة لاحترام العدالة والعلاقات المزدخرة هي أمر أساسي».

ويبدأ أن هذا الخطاب لم يشهد مقاطعة غربية كما جرت العادة في كل سنة، لكن ترجمته الفورية لم تكن متزامنة، ما دفع نجاد إلى التوقف مؤقتاً عن إلقاء كلمته، لانتقاد عمل المترجمين.

وكان الرئيس الإيراني قد ندد بـ«صمت وسائل الإعلام» عن قضية الأميركية التي تعاني إعاقة عقلية، تيريزا لويس،

دعا الرئيس الإيراني، محمود أحمدي نجاد، من نيويورك أمس، الولايات المتحدة إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلاده، محذراً من أن أي حرب تشنها على إيران ستكون «بلا حدود».

وقال نجاد، أثناء لقاء مع مسؤولي الصحافة الأميركية الذين استقبلهم على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، إن «الخطوة الأولى (من جانب الحكومة الأميركية) هي تغيير موقفها. وما دامت ستسعى إلى السيطرة على الشرق الأوسط وإيران، فإن المشكلة لن تجد تسوية لها. وعلى الولايات المتحدة أن لا تتدخل في الشؤون الإيرانية والشرق الأوسط».

وحذر نجاد من أن أي حرب تشنها الولايات المتحدة على إيران ستكون «بلا حدود»، حسبما نقلت وسائل الإعلام الأميركية.

وأضاف الرئيس الإيراني أن «مصلحة الشعب الأميركي هي في التفاهم مع إيران»، مشدداً على استعداد طهران